[368] وكان عرض الكتاب على النواب مرسوما، روى الشيخ في غيبته أنه لما عمل الشلمغاني كتاب التكليف، قال الشيخ أبو القاسم بن روح: اطلبوا إلي لانظره، فجاؤوا به فقرأه من أوله إلى آخره، فقال ما فيه شئ إلا وقد روى عن الائمة إلا في موضعين أو ثلاثة، فإنه كذب عليهم في روايتها لعنه ا. وقد سئل الشيخ من كتب ابن أبي العزاقر بعد ما ذم وخرجت فيه اللعنة فقيل: كيف نعمل بكتبه وبيوتنا منها ملاى ؟ فقال: أقول فيها ما قاله أبو محمد الحسن بن علي صلوات ا عليهما وقد سئل عن كتب بني فضال، فقالوا: كيف نعمل بكتبهم وبيوتنا منها ملاى ؟ فقال صلوات ا عليه: " خذوا ما رووا وذروا ما رأوا ". فمن البعيد غاية البعد أن أحدا منهم (النواب) لم يطلب من الكليني هذا الكتاب الذي عمل لكافة الشيعة، أو لم يره عنده ولم ينظر إليه، وقد عكف عليه وجوه الشيعة وعيون الطائفة، وبالجملة فالناظر إلى جميع ذلك لعله يطمئن إلى ما أشار إليه السيد الاجل، وتوهم أنه لو عرض على الامام عليه السلام، أو على أحد من نوابه لذاع واشتهر، منقوض بالكتب المعروضة على آبائه الكرام صلوات ا عليهم، فإنه لم ينقل إلينا كل واحد منها إلا بطريق أو بطريقين " (1). أقول: ما ذكره مبني على أمرين غير ثابتين، بل الثابت خلافه. 1 كون الكليني مقيما ببغداد وقام بتأليفه بمرأى ومسمع من النواب، وكان بينه وبينهم مخالطة ومعاشرة. 2 إن الجهة الباعثة إلى عرض كتاب (التكليف) على أبي القاسم بن روح، كانت موجودة في الكافي أيضا وإليك بيان الامرين:

---

(1) مستدرك الوسائل: ج 3، الصفحة 533 532. [*]